مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: الدور التمويلي للضرائب في بلدان عربية مختارة للفترة 1980 – 2002
اسم الكاتب: أ.م.د. هاشم محمد العركوب، محمد سامي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3083
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 15:54 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تـنمية الرافدين ٨٢ (٢٨) ٢٠٠٦
ص ص [١٣٧-١٦٤]

الدور التمويلي للضرائب في بلدان عربية مختارة للفترة ١٩٨٠ -٢٠٠٢(*)

الدكتور هاشم محمد العركوب
أستاذ مساعد - قسم العلوم المالية والمصرفية
كلية الادارة والاقتصاد -جامعة الموصل

محمد سامي
باحث

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى بيان الدور الذي تمارسه الضرائب بوصفها أ هم أدوات السياسة المالية، اذ تم تقسيم الضرائب إلى ضرائب مباشرة وغير مباشرة، وبيان دور كل منها في عملية التمويل، ومدى مساهمتها في تمويل الإنفاق العام، فضلاً عن أهميتها في الإيرادات العامة، وذلك عن طريق استخدام الأسلوب التحليلي وباستخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري خلال المدة ١٩٨٠-٢٠٠٣. وتم تقسيم فترة البحث إلى خمس فترات وذلك للوقوف على أهم التطورات التي حدثت خلال الفترات المذكورة ، واختار البحث سبع دول عربية هي (مصر، اليمن، الأردن، العراق، تونس، المغرب، سوريا).

The Financial Role of Taxes in the Selected Arab Countries

Dr. Hashim M. AL-Arkoob
Assistant Professor
Dept. of Financial Sciences

Mohammed Sami
Researcher

ABSTRACT

This current research aims to demonstrating the role of taxes as a most essential tool of financial policy. The taxes were divided into direct and indirect taxes. In current study, the role of each has been explained in term of financial process, as well as showed the relative importance in public revenue and tax revenue that done by the analytical manner, mean and standard deviation, for the period 1980-2003. In order to point out the most important developments in that period, the study has been divided into five stages that Egypt, Yemen, Jordan, Iraq, Tunisia, Morocco, and Syria were involved.

(*) بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة "الدور التمويلي للضرائب في بلدان عربية مختارة للمدة ١٩٨٠ -٢٠٠٢".

تاريخ التسلم ٢٠٠٥/٨/٧ _____ تاريخ قبول النشر ٢٠٠٥/١٠/٢٧

المقدمة

لقد حظيت النظم الضريبية في البلدان العربية بعناية خاصة في السنوات الأخيرة في سياق اهتمام العالم بتعجيل خطى نموها الاقتصادي في ظروف مستقرة ، فالكثير من العمل النظري التطبيقي له علاقة بوظائف أنظمة البناء الإنتاجي والضريبة المناسبة التي تلائم مجتمعاً معيناً وظروفاً اجتماعية سائدةفي بلدان مخلفةفيحين أن التأكيد على القطاع العام قد اختلف بين البلدان العربية ، فالرغبة العامة في التطور الاقتصادي والاجتماعي السريع قد قادت في معظمها الى توسيع دور النشاطات الحكومية وإعطاء اهتمام بكميات الموارد المحدودة نسبياً، التي يكون من الممكن والمعقول الحصول عليها عن طريق الاقتراض الخارجي أو من المصادر المحلية والعوائد المعطاة من الضرائب.

إن الموجودات الفعلية والمحتملة للضريبة المنفذة لأي بلد هي مسالة التزام لابد أن تستند على اعتبار مرحلة التطور والبنية الاقتصادية ويجب أيضاً الأخذ بالحسبان الظروف السياسية والاجتماعية المحيطة (Birdand Oldman, 1975, 105).

إن واقع حال اقتصاديات البلدان العربية يؤكد دائماً توطن الضعف في بنيانها الاقتصادي على الرغم من أن عدداً ليس بالقليل من هذه البلدان يمتلك مقومات النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية آخذين بنظر الاعتبار أن البلدان العربية البالغ عددها بلداً تختلف في مستويات تطورها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ، فبعض منها يمتلك موارد اقتصادية كبيرة وبعضها الآخر يفتقر إليها فضلاً عن تباينها في طرق استثمار هذه الموارد، وعلى الرغم من كل هذه الفروقات في خصائصها الاقتصادية إلاّ أن هذه البلدان تشترك بخصائص عامّة مشتركة .

مشكلة البحث

لقد كان للتطورات التي شهدتها البلدان العربية خلال السنوات العشر الأخيرة دوراً كبيراً في التأثير باقتصادياتها ، اذ إن الكثير من البلدان عانت من مشكلة شحّة الموارد المالية وندرتها والتي انعكست في صورة عجز في موازناتها والذي كان لها اثر واضح في تراجع الأداء الاقتصادي في هذه البلدان الأمر الذي أدى إلى تباين في الحصيلة الضريبية فيها . ومن ثم فان مشكلة البحث تتجلى في المدى الذي يمكن أن تسهم فيه إيرادات الضرائب في تمويل النفقات العامة في هذه البلدان العربية، ولاسيما أن هذه البلدان تشهد إمكانات محدودة في قدراتها الضريبية.

أهمية البحث

تعّد الإيرادات الضريبية من أهم مكونات إيرادات الدولة ، اذ إنها تنمو وتتزايد مع زيادة حجم النشاط الاقتصادي للدولة ، وبهذا تبرز أهمية إيرادات الضريبة بما توفره من إيرادات تمكن الدولة من القيام بدورها الأساسي ، وهو تهيئة الموارد

المالية للاستثمار وتوجيهها والعمل على جني ثمار هذا التطور ونقل آثاره الى الفرد من خلال تحسين دخله المتاح.

وتظهر الفائدة المتوخاة من البحث موضوع الدراسة لاسيما من الناحيتين الأكاديمية والفنية، لأنه من الموضوعات التي تعنى بتعبئة وتخصيص الموارد المالية المتاحة لتنفيذ البرامج والمشروعات التي تسعى الحكومة إلى تنفيذها مع تنامي الشعور لدى الكثير من البلدان العربية بأن الدور التمويلي للضرائب لم يعد ملائماً لتلبية طموحاتها ، من فإنها عدداً كبيراً منها اتجه نحو إصلاح وتطوير أنظمتها الضريبية .

هدف البحث

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على أهمية الإيرادات الضريبية في بلدان العينة وما طرأ عليها من تغيرات خلال فترة البحث ، بغية التعرف على مقدار ما أسهمت به الضرائب في تمويل الإنفاق العام.

فرضية البحث

إن الإيرادات الضريبية تمثل مصدراً رئيساً للتمويل في العديد من الدول العربية، وبما أن البلدان العربية تختلف فيما بينها في درجة تطبيق القواعد والتشريعات الخاصة بكل نوع من الضرائب ، وبهذا فان فرضية البحث تنص بان بلدان العينة تتفاوت فيما بينها في مساهماتها الضريبية في تمويل الموازنة العامة للدولة ومنها النفقات العامة من بلد إلى آخر حسب طبيعة النظام السياسي ودرجة التقدم الاقتصادي ومدى تطبيق القواعد والتشريعات الخاصة بالضرائب ، فضلاً عن مدى استفادة هذه البلدان من الإصلاحات الاقتصادية .

عينة البحث

اختارالبحث سبعة بلدان عربية بوصفها عينة للتحليل وتشمل (مصر واليمن وتونس العراق والمغرب وسوريا والأردن)، وتم اختيار هذه العينة كونها خليط من بلدان آسيا وأفريقيا، وبالاعتماد على أسلوب التحليل المقارن لتوضيح التغيرات التي تحدث في البلدان عينة البحث.

١. واقع أداء الهياكل الضريبية في البلدان العربية

١ -١ مفهوم وماهيّة الهيكل الضريبي

يعّبر الهيكل الضريبي عن مجموعة من الضرائب المطبقة في وقت معين وفي بلد معين ، وتتشابه الهياكل الضريبية في معظم الدول النامية من حيث تعدد الضرائب المكونة لها ، إلاّ إنها تختلف في مكوناتها عن الأهمية النسبية التي يحتلها كل مكون، وذلك بحسب تأثرها بعدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والفنية (كداوي، ١٩٨٤، ١٦٦)وبذلك يمثل الهيكل الضريبي واقعاً

اجتماعياً اقتصادياً وسياسياًتشكل من البيئة نفسها التي يطبق فيها ، أي من الواقع الاقتصادي الاستهلاكي والاستثماري ولهذا من المهم أن يـ صمم الهيكل الضريبي بحيث يتسم بالبساطة وكفاءة تخصيص الموارد والعدالة ومرونة الإيرادات مع محدودية الاستثناءات الضريبية (راضي، ٢٠٠٢، ٢١).

وبهذا فإن الهيكل الضريبي لأي دولة يتكون من ضرائب مباشرة وهي تلك التي تصيب الدخل ورأس المال والضرائب غير مباشرة التي تصيب الإنفاق والتداول.

وقد حدد John Due خصائص الهيكل الضريبي الأمثل والذي سيحقق على نحو أفضل أهداف الاقتصاد النامي وهذه الخواصتتمثل في الاتي : (Nimeire, 1974,70)

١. أن يكون هيكل الضريبة مستنبطاً بطريقة من شانها أن تخترق نسبة الدخل المنفق على الاستهلاك، اذ أن هذا يساعد على تسريع معدل تكوين رأس المال.
٢. يجب أن يركز هذا الهيكل على استيرادات سلع المستهلك الكمالية غير الضرورية والتي من المحتمل أن تكون مستخدمة لأغراض تنموية ، فتقييد الاستيرادات الكمالية إلى جانب الانسجام مع مبدأ المساواة Equity يعمل أيضاً على تحرير العملة الصعبة لشراء السلع الرأسمالية والمواد الأولية التي تكون ضرورية للتنمية.
٣. أن يكون عبء الضريبة على أرباح الشركات التي تسهم اكثر بالنمو الاقتصادي في أدنى حد لها ، وبالتأكيد فانه ينشأ نوع من التعارض بين مبدأ المساواة Equity وإنتاجية الإيرادات العالية من ناحية وزيادة الحوافز من ناحية أخرى، ولهذا يجب مواجهة هذا التعارض وذلك من خلال فرض ضريبة على الأرباح، لكن في الوقت نفسه تجنب الفرض المفرط للضريبة والتي ستقتل الحوافز وتعرقل استثمار القطاع الخاص ، وعلى نحو معاكس فان الضرائب يجب أن تكون وسيلة فاعلة لتوجيه قنوات الاسد تثمار إلى الخطوط المرغوبة فضلاً عن إلى إحباط الظروف وعدم تشجيع الادخار وتصدير العملة إلى الخارج.
٤. من أجل تشجيع النشاط الاقتصادي فان المعدلات الحدية العالية على نحوٍ مفرط لضريبة الدخل يجب تجنبها بقدر المستطاع، وذلك لأنها تميل إلى تثبيط العمل الإضافي فضلاً عنتثبيط الحوافز للادخار والاستثمار ، ومن ثم فان الضرائب على النتائج المحتملة لاستخدام الموارد) تكون أعلى من الضرائب على النتائج الحقيقية. فالضرائب على قيم الأرض مثلاً تكون مفضّلة مقارنة من الضرائب على إنتاج الأرض.
٥في الوقت الذي تراجع فيه الحكومات أنظمتها الـ ضريبية فان مرونة الهيكل الضريبي يعد من الأهداف المهمة إذا ما أريد لها أن تقدم أقصى إيرادات منسجمة مع معدل النمو الأمثل . فمن وجهة مرونة الدخل تكون ضرائب الدخل والضرائب المفروضة على السلع الاستهلاكية ذات المرونة العالية للطلب هي

المفضلة مقارنة مع الضرائب على الأرض أو الضرائب على الـضروريات Essentials التي يستهلكها الفقراء على نحو واسع.

٦. يجب أن يسمح الهيكل بإدارة فاعلة مع الاستخدام الأدنى للموارد لضمان إذعان دافع الضريبة فالبساطة في قوانين الضريبة والوضوح في المعلومات يجـب أن يجعل الإذعان أمراً اكثر إقناعاً بكثير، بينما تحفيز الموظفين بالكـادر الملائـم والتشجيع في العمل لتخفيض الفساد واستقطاب من هو أفضل للتوظف في إدارة الضريبة يجب أن يؤدي إلى تعزيز ضريبة اكثر فاعلية من قبل الحكومة.

٧. يجب أن يكون الهيكل منسجماً مع المعايير المقبولة للمـساواة ، الأمـر الـذي يتطلب قبول مبدئ القدرة على الدفع وتصاعدية نظام الضريبة ، فالاعتماد على ضريبة الدخل التصاعدية يصبح متطلباً ضرورياً.

٨. يكون الهيكل المتعدد (المتنوع) افضل من الاعتماد الحـصرّي علـى مـصدر واحد، وذلك لان استخدام ضرائب عديدة من المحتمل أن ينجم عنـه توزيـع عبء مرضي وتخفيضاً للتأثيرات العكسية.

١ -٢ مؤشرات الأداء الضريبي في بلدان العينة

تهدف جوانب الدراسة العلمية والفنية للضرائب في الفكـر المعاصـر إلـى الوصول إلى أسس تصميم الإطار الأمثل للأداء الضريبي ، لذا يمكن القول انه لرسم سياسة ضريبية مثلى يقتضي استخدام الضريبة بوصفها أداة لتحقيـق تلـك الآثـار الاقتصادية التي تتطابق مع أهداف المجتمع . ومن هذه المؤشرات.

أولاً. الطاقة الضريبية

ينصرف مفهوم الطاقة الضريبية أو كما تسمى أحياناً المقدرة التكليفية القومية أو العبء الضريبي الأمثل إلى قدرة الدخل القومي على تحمل الـضرائب ، أو إنهـا تمثل الحدود القصوى للإيرادات التي يمكن تحصيلها من خلال الضرائب مع الأخذ بنظر الاعتبار حجم الناتج القومي الإجمالي وهيكله، ومقدار النفقات العامة ومستوى إنتاجيتها، مع مراعاة مقدرة الأفراد على دفع الضرائب وقدرة الحكومة على جبايتها وتحصيلها.

أما قياس الطاقة الضريبية فهناك محاولات عديدة لتعيين الطاقـة الـضريبية منها محاولات موظفي البنك الدولي وآخرين، وأهمها تلك الدراسات المتعلقة بقياس الطاقة الضريبية في البلـدان الناميـة دراسـة Lotsand Morss ودراسـة Bahle، ودراسة Chelliaand KoLe ودراسة Musgrave.

ولغرض تقدير الطاقة الضريبية في البلدان عينة البحث تمّ الاعتمـاد علـى معادلة صندوق النقد الدولي الآتي (العلي والعركوب، ١٩٩٥، ١٢٠):

$$T/Y = Bo \pm B1M \pm B2N \pm B3A \pm B4R$$

وتمثل:

M = نسبة الواردات إلى النتاج المحلي الإجمالي.

N= نسبة مساهمة قطاع التعدين إلى الناتج المحلي الإجمالي.

A= نسبة مساهمة قطاع الزراعة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

R= نسبة مساهمة قطاع التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول ١

الطاقة الضريبية لبلدان العينة*

الدولة / السنة	١٩٨٥	١٩٩٣	١٩٩٩
مصر	٢٧,٥	٢٥,٥	٢٠,٢٥
اليمن	١٩	١٦,٧	٢٥,٢
الأردن	٢٠,٣	٢٦,٣	٢٤,٣
العراق	٢٠,١٣	١٩,٤	٩
سوريا	٢٠	١٣,٥	١٦,٩
تونس	٢٩	٢٧,٥	٢٠
المغرب	٢٩	٢١,٦	١٧,٢٨
متوسط الفترة	٢٣,٥	٢١,٥	١٨,٩

(*) تم تقدير معادلة الطاقة الضريبية بالاعتماد على بيانات :

-الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، ١٩٨٦، ١٩٩٤، ١٩٩٩، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الإمارات.

يبين الجدول ١ أن هناك تبايناً واضحاً بين بلدان العينة سواء على مستوى البلد نفسه أو مجموعة بلدان العينة ، اذ انخفضت مستويات الطاقة الضريبية للبلد نفسه عدا الأردن ، أما مجموع بلدان العينة فقد شهد تبايناً واضحاً لكل سنة من السنوات الثلاث،وهذا التباين شمل البلد نفسه طول مدة البحث ، ففي الأردن ارتفع مستوى الطاقة إلى ٢٦,٣ عام ١٩٩٣ عما كانت عليه عام ١٩٨٥، ذلك نتيجة برامج التصحيح الاقتصادي للفترة ١٩٨٩- ١٩٩٧، الأمر الذي يعني أن هناك تحسناً في الطاقة الضريبية نجم عن تغيير هيكل الناتج المحلي الإجمالي ودرجة التطور الاقتصادي. (ملكاوي وأبو حمود ، ٢٠٠٠، ٥٩) وانخفضت إلى ٢٤,٣ عام ١٩٩٩ وذلك نتيجة تراجع مستوى أداء القطاعات الاقتصادية والى الظروف الاقتصادية المحيطة بها والسياسات الحكومية المختلفة ، وزيادة معدلات التضخم والبطالة مما أدى إلى اضطرار الأردن إلى زيادة الاعتماد على الاقتراض الخارجي (ملكاوي،١٩٩٩، ٧٧).

أما في اليمن فقد بلغت عام ١٩٩٩ الطاقة الضريبية ٢٥,٢ وهي مرتفعة قياساً بالأعوام السابقة. وذلك نتيجة زيادة أهمية قطاع النفط والاستيرادات (الشجري، ٢٠٠٢، ٩٤)، وكذلك الحال لبقية بلدان العينة فإنها متفاوتة من سنة

لأخرى، أما المتوسط العام للطاقة الضريبية فبلغت ٢٣,٥ عام ١٩٨٥، وانخفضت عام ١٩٩٣ لتصل إلى ٢١,٥.

أما عام ١٩٩٩ فبلغ متوسط الطاقة الضريبية لبلدان العينة ١٨,٩ مما يشير إلى انخفاض الاستقطاع الضريبي في هذه البلدان.

ثانياً - العبء الضريبي والجهد الضريبي

إن مفهوم العبء الضريبي أو ما يسمى أحياناً نسبة الضريبة يشير إلى الإيرادات الضريبية الفعلية منسوبة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

$$TB = \frac{T}{GDP}$$

TB = العبء الضريبي

T = مجموع حصيلة الضرائب

GDP= الناتج المحلي الإجمالي

ويمكن تقسيم العبء الضريبي إلى الفئات الثلاث (كتانة، ١٩٩٧، ٣٦)

١. **العبء الضريبة العام** : ويمثل إجمالي الضرائب منسوبة إلى الناتج المحلي ويمكن أن يكون العبء إجمالياً أو صافياً (وذلك بطرح الإعانات من مجموع الضرائب).

٢. **العبء الضريبي الفردي** : ويمكن قياس العبء الضريبي للفرد من خلال مؤشرين. (الكداوي، ١٩٨٤، ٨٠)

الأول: نصيب الفرد من الضرائب معبراً عنه بالوحدات النقدية.

الثاني: نسبة هذا النصيب من متوسط حصته من الدخل القومي.

٣. **العبء الضريبي حسب القطاعات الاقتصادية** : حسب الدراسة التي جاء بها الباحثان الفرنسيان Brosheand Tanbote وذلك بدراسة العبء الضريبي المباشر للفئات الاجتماعية المختلفة وفقاً لأنشطتها الاقتصادية ، اذ يتم احتساب العبء الضريبي المباشر لكل فئة من هذه الفئات من خلال قسمة الضرائب المباشرة التي تصيب كل فئة على مجمل مواردها . ويمكن تحديد العبء الضريبي الواقع على كل قطاع من القطاعات الاقتصادية وفقاً لتلك الطريقة التي توصل إليها الباحثان الفرنسيان ، كما يمكن إضافة الضرائب غير المباشرة إلى المباشرة ليكون العبء إجمالياً.

وبناءاً عليه يصبح مفهوم (العبء الضريبي) مؤشراً مهماً يبيّن فيما إذا ربط بالمؤشر السابق (الطاقة الضريبية) والمؤشر اللاحق (الجهد الضريبي) القدرة على توضيح طبيعة الـ سياسة الضريبية القائمة ومدى ملاءمتها للوضع الاقتصادي وللتوجهات الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة. (ملكاوي، ١٩٩٢، ٢٧).

ويظهر الجدول أن٢متوسط العبء الضريبي الإجمالي لدول العينة للفترة ١٩٨١-٢٠٠٠ ظهر أن متوسط العبء الضريبي الإجمالي يتراوح بين ١٤,٥% و ١٧,٤% طول هذه الفترة ، ونلاحظ أنها تتجه نحو الانخفاض فبلغت اقل عبء

ضريبي في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ بعبء ضريبي قدره ١٤,٥% ومن ثم نلاحظ انخفاض متوسط العبء الضريبي الإجمالي لدول العينة.

الجدول ٢

العبء الضريبي الإجمالي لدول العينة للمدة ١٩٨١-٢٠٠٠

الدولة / المدة	١٩٨١-١٩٨٥	١٩٨٦-١٩٩٠	١٩٩١-١٩٩٥	١٩٩٦-٢٠٠٠
مصر	٢٥,٧	١٨,٨	٢٠,٧	١٥,٢
اليمن	١٦,٤	١٤,٣	٨,٥	٨,٢
الأردن	٢٠,٥	٢١,٥	٢٤	٢٢,٨
العراق	٦	٤,٩	١,٠٥	٢,٨
سوريا	١٢	٩،٩	٨,٣	٩,٣
تونس	٢٥,٥	٢٣,٩	٢٤,٤	٢٤,٣
المغرب	٢٠,٥	٢١,٥	٢٤	٢٢,٨
متوسط الفترة	١٧,٤	١٥,٥	١٥,٣٥	١٤,٥

المصدر :

- IMF,1989,1990,1998,2003, Government finance statistics year Book, New York.
- World Bank, 2002, Data on website: http://publication. Worldbank.org/WDI/indication
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ١٩٨٩، ١٩٩٥، ٢٠٠١، ٢٠٠٣ المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأعداد ١٢،١٥،٢١،٢٢،٢٣ الأمم المتحدة، نيويورك.
- البنك المركزي الغربي، ٢٠٠٢، التقرير السنوي للسنة المالية، ٢٠٠٢.

أما مفهوم الجهد الضريبي في أضيق حدود تعريفه يمثل الإيرادات الضريبية المتحققة فعلاً (العبء الضريبي الفعلي) منسوبة إلى الطاقة الضريبية (العبء الضريبي الأمثل) ويتم احتسابه على النحو الآتي:

$$TE=\frac{ATY}{TC}$$

اذ إن:

TE = الجهد الضريبي

ATY= العبء الضريبي الفعلي

TC = الطاقة الضريبية

ويعبر هذا المؤشر المهم عن مدى استغلال الدولة لطاقة المجتمع الضريبية على شكل ضرائب . وعند تجاوز الجهد الضريبي الواحد الصحيح فان الضرائب المدفوعة فعلاً تفوق الطاقة الضريبية للمجتمع وتعبر عن حدوث حالة (الإرهاق الضريبي) تختلف حدّتها تبعاً لابتعادها أو قربها عن الواحد الصحيح . (المالكي، ١٩٨٨، ٣٢٧).

ويبين الجدول ٣تطور الجهد الضريبي لبلدان العينة الذي يمثل استغلال هذه البلدان لطاقتها الضريبية التي بلغ متوسطها لبلدان العينة ٠,٦٣ عام ١٩٨٥، وارتفع الجهد الضريبي ليبلغ عام ١٩٩٩ متوسط ٠,٨ مما يعني أن هناك طاقات ضــريبية غير مستغلة في بلدان العينة.

الجدول ٣
تطور الجهد الضريبي في بلدان العينة

الدولة / السنة	١٩٨٥	١٩٩٣	١٩٩٩
مصر	٠,٨	٠,٨٧	٠,٩
اليمن	٠,٦٧	٠,٥٣	٠,٣
الأردن	٠,٧٩	٠,٨٧	٠,٧٤
العراق	٠,٣	٠,٠٥	٠,٣٩
سوريا	٠,٣٦	٠,٥٤	٠,٥٩
تونس	٠,٨٥	٠,٨٨	١,٢٦
المغرب	٠,٦٧	١,١٧	١,٣٥
متوسط الفترة	٠,٦٣	٠,٦٧	٠,٨

المصدر : مصادر الجدولين (١ و ٢).

رابعاً - الضغط الضريبي الحدي والمرونة الدخلية للضرائب

يقصد بالضغط الضريبي أو الميل الحدي للاقتطاع الــضريبي التغيــر فــي الضرائب نتيجة التغيرات في الدخل القومي.

وتعد الصيغة الخطية افضل الصيغ لتوضيح العلاقة بينهما وكما يأتي:

$T=a + by$

T=مقدار الضرائب المفروضة y= الدخل القومي الإجمالي b= الميل الحدي (معامــل الضغط الضريبي الحدي)

الجدول ٤
الضغط الضريبي الحدي

الدولة / السنة	١٩٨٠- ١٩٨٩	١٩٩٠- ١٩٩٩
مصر	١٤	١٢
اليمن	١٥	١٨
الأردن	١٤	١٧
العراق	٤	٢
سوريا	١٧	١٠

يتبع ⇐

ما قبله ⇐

السنة / الدولة	١٩٨٠-١٩٨٩	١٩٩٠-١٩٩٩
تونس	٢٢	٢٦
المغرب	٢٢	١٩
متوسط الفترة	١٥	١٥

المصدر : مصادر الجدول (٢ و ٣).

ويلاحظ من الجدول المذكور آنفاً أنه متوسطا للفترتين ولكل دولة على حدا ، ففي مصر بلغ متوسط الفترتين حوالي ١٣% وفي اليمن ١٦,٥ تقريباً. أما في الأردن فبلغ ١٥,٥٥% مرد هذه الزيادة نجاح السلطة المالية في امتصاص المزيد من الفوائض المالية والتجائها إلى هذه الوسيلة في محاولة منها لتعبئة هذه الفوائض .

وفي العراق فقد بلغ في المتوسط ٣,٥% وهي منخفضة مقارنة ببقية بلدان العينة ذلك لاعتماد الاقتصاد العراقي على الإيرادات النفطية في تغذية الموازنة العامة. (العزاوي، ٢٠٠١، ١٨).

وفي سوريا كان المتوسط للفترتين حوالي ١٣,٥% وفي تونس ٢٤% وهي نسبة مرتفعة نسبياً مما يدل على رغبة السلطة المالية في الاعتماد على الضرائب لامتصاص الفوائض في الدخل القومي . أما في المغرب فكان المتوسط العام لفترتين ٢٠,٥%.

أما ما يخص المرونة الدخيلة للضريبة فهي تعني استجابة الضرائب للتغيرات في الناتج القومي الإجمالي (الشجري، ٢٠٠٢، ٩٦)، فإذا كان معامل المرونة اكبر من الواحد الصحيح فذلك يعني أن الهيكل الضريبي مرن ، أما إذا كان المعامل مساوياً أو أقل من الواحد فان الهيكل يعد غير مرن ، وإذا كان الناتج القومي الإجمالي ينمو بنسبة أكبر من معدل نمو الإيرادات الضريبية أو يساويه في اقل تقدير عندئذ يمكن زيادة إيرادات الضرائب ، فضلاً عن انه يجب التوقف عن زيادة إيرادات الضرائب عندما تؤدي تلك الزيادة في الإيرادات إلى تناقص في الناتج القومي الإجمالي. (Charles, 1972,43)

ولقياس المرونة الفعلية للضرائب فقد تم استخدام المعادلة الآتية:

$$T= AY^{B}$$

اذ تمثل T الضرائب و Y الناتج المحلي الإجمالي ، A ثابت، B معامل المرونة الدخيلة للضرائب. ويمكن تحويل هذه العلاقة إلى معادلة خطية لوغارتمية بالشكل الاتي: (كداوي، ١٩٨٤، ٧٦)

$$\text{Log } T=a + b \text{ Log } Y$$

وأظهرت نتائج تقدير المعادلة المذكورة آنفاً في بلدان العينة ، وكما هو مبيّن في الجدول ٥ أنه في مصر مثلاً بلغ المتوسط العام للفترتين ١٩٨٠-١٩٨٩، ١٩٩٠-١٩٩٩ على التوالي ٠,٧٢ .وفي اليمن فبلغت قيمة المعامل حوالي ٠,٨٥ بوصفه متوسطاً للفترتين. وفي الأردن تجاوز معامل المرونة الواحد لتصل ١,٠٠٥

بوصفه متوسطاً عاماً، وهذا دليل على استجابة الحصيلة الضريبية للزيادات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي . وفي العراق قد ارتفع معامل المرونة الدخيلة ليصل إلى ٠,٩٥ للمدة ١٩٩٠-١٩٩٩ بعد أن شهد انخفاضاً ملحوظاً في المدة التي سبقتها ١٩٨٠-١٩٨٩، حيث بلغت قيمة المعامل ٠,٦٦ وهذا الارتفاع يعزى إلى انخفاض الموارد التمويلية الأخرى وخاصة عوائد النفط في التسعينات بسبب ظروف الحصار الجائر المفروض على قطرنا ، مما اضطر السلطة المالية إلى الاعتماد على الضرائب في تمويل نفقاتها . أما المتوسط العام فبلغ ٠,٨. أما في سوريا فالحال مشابهة تقريباً للعراق،حيث بلغ المتوسط العام لقيمة المعامل ١٠,٠٢، وفي تونس بلغ متوسط الفترتين ٠,٩٨ أما في المغرب فقد بلغ ٠,٩٤.

الجدول ٥

المرونة الدخيلة للضريبة في بلدان العينة للمدة ١٩٨٠-١٩٩٩

المدة / الدولة	١٩٨٠-١٩٨٩	١٩٩٠-١٩٩٩
مصر	٠,٦٤	٠,٨
اليمن	٠,٨	٠,٩
الأردن	١,٠٣	٠,٩٨
العراق	٠,٦٦	٠,٩٥
سوريا	٠,٩	١,١٤
تونس	٠,٩٤	١,٠٨
المغرب	١,٠٣	٠,٨٦
المتوسط	٠,٨٥	٠,٩٥

المصدر : مصادر الجدول (٢،٣).

٢. تحليل وتقدير الدور التمويلي للضرائب في بلدان العينة

٢-١ الدور التمويلي للضرائب المباشرة

لبيان الدور التمويلي الذي تمارسه الضرائب المباشرة في الدول عينة البحث تم تقسيم الفترة الزمنية إلى خمس فترات لمتابعة التطورات الحاصلة في كل فترة وما شكلته هذه الضرائب من أهمية نسبية إلى كل من الإيرادات العامة والإيرادات الضريبية والإنفاق الحكومي وأخيراً الناتج المحلي الإجمالي.

وتسعى الكثير من البلدان النامية ومنها البلدان العربية عينة البحث إلى تفعيل دور الضرائب المباشرة ، لانها تمثل أداة مهمة من أدوات السياسة المالية في مواجهة المشاكل الاقتصادية لما تتصف به من سمات منها العدالة والتصاعدية فضلاً عن اتساع أوعيتها على الرغم من محاولات الحكومات العربية تضييقها إما عن طريق الإلغاء المباشر أو تجميد البعض منها أو من خلال منح السماحات والإعفاءات وهذه كلها يمكن أن تبرز في حال واحدة إذا كان الهدف هو تعزيز الادخار وتشجيع الاستثمار اللازمين لبناء جهاز إنتاجي مرن.

ومن الجدول ٦ يتضح مساهمة الضرائب في كل مـــن إجمـــالي الإيـــرادات العامة والإيرادات الضريبية وإجمالي الإنفاق والناتج المحلي . ففـــي مـــصر كـــان متوسط اتجاه الضرائب المباشرة إلى إجمالي الإيرادات العامة تـــصاعدياً للفتـــرات الخمس لتصل إلى أعلى مستوى لها ٣٤,٤%في الفترة الخامسة وبانحراف معياري قدره ٢,٥١، (اذ يعني الانحراف المعياري انحراف المشاهدات أو القـــيم Xis عـــن وسطها الحسابي X) ، ويعزى سبب هذه الارتفاعات نتيجة لبرامج الخصخصة التي تتبعها مصر منذ عام ١٩٩٦ (الاسكوا، ٢٠٠١، ٢٨). أمـــا مـــساهمة الـــضرائب المباشرة إلى الإيرادات الضريبية فقد أخذت هي الأخرى الاتجاه التصاعدي نفـــسه ليسهم هذا النوع من الضرائب بأكثر من نصف الإيرادات الـــضريبية فـــي الفتـــرة ٢٠٠٠ -٢٠٠٢ وبانحراف معياري ٠,٨٥ مما يفسر زيادة نسبة مساهمة الـــضرائب المباشرة في إجمالي الضرائب ونمو ضرائب الأرباح التجاريـــة نتيجـــة لارتفـــاع مساهمة القطاع النفطي وقناة السويس حينذاك . أما نسبة حصة الضرائب في تمويل إجمالي الإنفاق فإنها كانت متفاوتة من فترة إلى أخرى ، والاتجاه العام كانـــت هـــذه النسبة آخذة في الصعود على الرغم من تذبذبات النسب في الفترات الثلاث الأخيرة، اذ تحسن الوضع المالي في مصر وانخفض العجز فيها إلى أقل من النـــصف بـــسبب حرص الحكومة على متابعة إجراءات ضبط الإنفاق وتعظيم الإيرادات فـــي إطـــار برامج الإصلاح التي تقتضي بتقليص دور القطاع العام في الاقتصاد (الأمانة العامة وآخرون، ١٩٩٤،٨٦). أما عبء الضرائب المباشرة (إجمالي الـــضرائب : النـــاتج المحلي الإجمالي) فقد بقيت هذه المعدلات مستقرة نسبياً ، وسبب ذلك فقدان بـــرامج الخصخصة فاعليتها وإصابة قطاع السياحة بالضعف نتيجة التوترات الذي شـــهدته الضفة الغربية وقطاع غزّة تأثر قطاع السياحة بشكل كبير الذي يعمل فيها أكثر من ٢،٢ مليون عامل مصري سواء أكان عملاً مباشراً أو غير مباشـــر (الاســـكوا، ٢٠٠٣ ،١٠)

أما في الأردن فيلاحظ من الجدول المذكورة آنفاً أن نسبة مساهمة الـــضرائب المباشرة في إجمالي الإيرادات العامة كانت في المتوسط ذات اتجاه منحـــدر طيلـــة الفترات الخمس وبانحراف معياري يزيد عن الواحد عدا الفتـــرة الثانيـــة ،ويعـــزى سبب هذا الانخفاض في الأهمية النسبية التي شكلتها الضرائب المباشرة إلى إجمالي الإيرادات العامة إلى أن الأردن واجه أزمة اقتصادية بسبب نمو السكان بمعـــدلات اكبر من تلك التي حققها الناتج المحلي الإجمالي GDP وخاصة خلال النصف الثاني من الثمانينات فضلاً عن الاضطرابات الاقتصادية والإقليمية والدولية التي أدت إلى انحسار مصادر التمويل . (الاسكوا، ٢٠٠٢،٦٩). أما نسبة الضرائب المباشرة إلـــى إجمالي الضرائب فقد شهدت هي الأخرى انحداراً ملحوظاً خلال الفترات الخمـــس ويعزى هذا الانخفاض لأسباب تم ذكرها آنفاً.

الجدول ٦

الأهمية النسبية للضرائب المباشرة إلى كل من إجمالي الإيرادات العامة، الإيرادات الضريبية، إجمالي الإنفاق، الناتج المحلي الإجمالي في بلدان عربية مختارة للمدة ١٩٨٠ -٢٠٠٢ (بالأسعار التجارية)

الدولة	البند / السنة	الضرائب المباشرة إلى إجمالي الإيرادات العامة (%)		الضرائب المباشرة إلى الإيرادات الضريبية (%)		الضرائب المباشرة إلى إجمالي الإنفاق (%)		الضرائب المباشرة إلى الناتج المحلي (%)	
	الفترة	M*	S.D.**	M	S.D.	M	S.D.	M	S.D.
مصر	٨١-٨٤	٢٢,٥	٢,٥٩	٣٧,٠٢	٣,٣٥	٢١,٢٧	٣,٧٥	٩,٩٣	١,٨
	٨٥-٨٩	٢١,٨	٠,٩٧	٣٦,٦٨	١,٥٦	١٩,٩٢	١,١٦	٧,٣	٠,٦١
	٩٠-٩٤	٢٧,٨	٠,٦٩	٤٦,٨٨	٣,٨٤	٢٧,١	١,٦٧	٩,٤	١,٥٤
	٩٥-٩٩	٢٩,٩	٢,٤٧	٤٩,٢	٤,٠	٢٦,٦٦	٢,٣٢	٨,٠٦	٠,٨٢
	٢٠٠٠-٢٠٠٢	٣٤,٤	٢,٥١	٥١,٢	٠,٨٥	٢٧,٨٦	١,١٩	٧,٣	٠,١
الأردن	٨٠-٨٤	٢٣,٩	١,٥	٣٢,٤٦	٢,٤٩	١٣,٢	٢,٥٩	٤,٩٦	٠,٦٣
	٨٥-٨٩	٢٠,٢٨	٤,٦١	٣٠,٠	٥,٦١	١٢,١٤	٢,٩٥	٤,٤٤	٠,٩٨
	٩٠-٩٤	٢١,٤٢	١,٥	٢٩,٥٦	٢,٧	١٨،١٨	١,٧٤	٥,٩٤	٠,١٩
	٩٥-٩٩	٢٠,٤٦	١,٧٩	٢٨,٣	٠,٩٧	١٧,٠٤	١,٧١	٠٥,٥	٠,٤٦
	٢٠٠٠-٢٠٠٢	١٨,٧	١,٠٨	٢٩,٢	٢,١٢	١٧,١	٠,٦٣	٥,٤٣	٠,٣٧
اليمن	٨٠-٨٤	١٣,٦٢	٣,١	١٧,٩٨	٤,١٤	٧,٢٨	١,٧١	٣,٢٢	٠,٦٦
	٨٥-٨٩	١٩,٢	٥,١٣	٢٩,٤٦	١١,١٤	١٤,٠٢	٦,٠٧	٤,٥٨	٢,٤٥
	٩٠-٩٤	١٧	٤,٥٢	٣٢,٧٢	٥,٣١	١٠,٤	١,٩	٣,٠٢	٠,٧١
	٩٥-٩٩	٨,٠٨	٢,٨١	٣٠,٩٢	٥,٧٤	٩,٢	١,٥٧	٢,٦٨	٠,٤٩
	٢٠٠٠-٢٠٠٢	٨,٩	٢,١٩	٤٣,٢٣	٤,٢١	٩,٢٣	١,٠٦	٣,٠٣	٠,٣٥
العراق	٨٠-٨٤	١,٨٤	٠,٩٦	١٥,٣٨	٣,٣٣	١,١٢	٠,٣٨	٠,٩٤	٣,٢١
	٨٥-٨٩	٣,١	٠,٤	٢٢,٨٨	٢,٣٣	٢,٠٢	٠,١٧	١,٤	٠,١٤
	٩٠-٩٤	٨,٤٦	٣,٣٣	٣٤,١٤	٥,٥١	١,٤٦	٠,٣٨	٠,٨٢	٠,٣٤
	٩٥-٩٩	١٠,٧	٢,٦٥	٤٢,٣٦	١٢,٢٨	٥,٣	٣,٣٥	٠,٩٨	٠,٤٤
	٢٠٠٠-٢٠٠٢	١٣,٦٣	١,٣٥	٤١,٨	٤,٨٥	٩,٣	١,٤٨	١,٦	٠,٤
سوريا	٨٠-٨٤	٩,٣٤	٢,٩	٤٣,١٨	٦,٠٥	٩,٣٩	٢,٨٢	٤,٨	١,٦٧
	٨٥-٨٩	٢١,٠٦	٤,٥	٦٩,٢٨	٦,٠٦	٢٧,٨٢	١٧,٢١	٧,٣٢	٠,٧٣
	٩٠-٩٤	٢١,٦٦	٣,٥٦	٧٢,٥٨	٣,٤٧	٢٢,١٢	٤,١	٦,٠٠	٠,٦٢
	٩٥-٩٩	٢١,٣٨	١,٨٩	٦٧,٧	٣,٧١	٢١,٣٨	١,٨٩	٦,٢٢	٠,٨٤
	٢٠٠٠-٢٠٠٢	٢٧,٨٧	٤,٠٣	٧٩,١٣	٣,٧١	٢٧,٨٧	٤,٠٣	٩,٣٧	٢,٠٦

يتبع ⟸

ماقبله ⇦

الدولة	البند / السنة	الضرائب المباشرة إلى إجمالي الإيرادات العامة (%)		الضرائب المباشرة إلى الإيرادات الضريبية (%)		الضرائب المباشرة إلى إجمالي الإنفاق (%)		الضرائب المباشرة إلى الناتج المحلي (%)	
	الفترة	M*	S.D.**	M	S.D.	M	S.D.	M	S.D.
المغرب	٨٠-٨٤	٢٤,٩٢	١,٥	٢٩,٨٢	١,١٤	١٨،١٨	١,٩٦	٦,٢٤	٠,١٨
	٨٥-٨٩	٢٤,٩٦	١,٣٨	٢٨,٣٦	١,٦٦	٢٠,٢	٠,٩٧	٥,٨٦	٠,١٩
	٩٠-٩٤	٢٤,٧٢	٢,٧٧	٢٩,١٤	٢,٢٨	٢٢,٨٨	٢,٨٢	٦,٩٨	٠,٦
	٩٥-٩٩	٢٦,١٤	٢,٩٤	٢٩,٩٤	٣,١٧	٢٣,١٨	٣,١٨	٨٢.	٠,٨٧
	٢٠٠٠-٢٠٠٢	٣٤,٢٧	٦,١٨	٣٩,٣٣	٢,١	٣٧,٠٧	٩,٥٨	٩,٥	٠,٥
تونس	٨٠-٨٤	١٨,٠٦	٠,٩٤	٢٣,٧٦	٠,٩١	١٦,٨٨	١,٥١	٦,٠٦	٠,١٨
	٨٥-٨٩	١٨,٥٢	١,٠٥	٢٤,٨٤	١,٥١	١٦,٥٢	١,٠	٦,٠	٠,٦
	٩٠-٩٤	١٩,٢	١,٢٧	٢٣,٩	١,٣٤	١٧,٤٨	١,٤٦	٥,٨	٠,٣٥
	٩٥-٩٩	٢٠,٢	٠,٥٣	٢٣,٩٤	٠,٤٢	١٨,٧	٠,١٧	٥,٩٨	٠,٠٨
	٢٠٠٠-٢٠٠٢	٣١,٦٣	١,١٥	٣٥,٦	١,٦٣	٢٨,٩	١,٤٥	٧,٦٣	٠,٣٥

* M الوسط الحسابي

** S.D الانحراف المعياري

- IMF, 1989, 1990, 1993, 1998, 2003 Government Finance statistics your Book, New York.
- World Bank, 2002, Data on website: http://publication . world Bank.org/WDI/indicators.
- اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا ، ٢٠٠١أ، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد ٢١، الأمم المتحدة، نيويورك.
- اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا ، ٢٠٠٣، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد ٢٢، الأمم المتحدة، نيويورك.
- جمهورية العراق ٢٠٠٣، وزارة المالية، دائرة الموازنة، قسم البحوث والإحصاء، العراق.
- جمهورية العراق ٢٠٠٣، وزارة التخطيط، الحسابات الختامية، قاعدة البيانات والرسوم البيانية لمؤشرات الحسابات.

أما مساهمة الضرائب المباشرة في تمويل الإنفاق فنجدها مرتفعة إلى حد ما طيلة الفترات الخمس ويعزى سبب الارتفاع نتيجة للتحسن في الوضع المالي الناتج عن تطبيق سياسة مالية تق ييدية تبنتها الحكومة ، اذ خفضت من دعم السلع الغذائية ومخصصات الدفاع، مما أدى إلى انخفاض النفقات (الأمانة العامة وآخرون ، ١٩٩٤،٨٥). أما أهمية الضرائب المباشرة إلى الناتج المحلي فقد ظلت هذه النسبة متواضعة طيلة فترة الدراسة وذلك بسبب تحقيق الأردن زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نتيجة لارتفاع إيرادات السياحة وكذلك قبول الأردن في منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٩ (الاسكوا، ٢٠٠٢،٢٧).

وفي اليمن يظهر من الجدول ٦ أن نسبة مساهمة الضرائب المباشرة إلى كل من الإيرادات العامة والإيرادات الضريبية ذات اتجاه منخفض عدا الفترة الثانية ١٩٨٥ -١٩٨٩فقد خفضت أعلى نسبة لها ، اذ بلغت بالمتوسط ١٩,٢ ٢٩,٤٦ على

التوالي. أما نسبة مساهمة الضرائب المباشرة في تمويل النفقات العامة نجـدها ذات اتجاه تنازلي طيلة الفترات الخمس ، ويعزى هذا الانخفاض لتدهور الوضع المـالي في عام ١٩٩٣، اذ ارتفع العجز المالي للموازنة العامة إلى الحد الذي قامـت فيـه الحكومة وفي إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي بإصدار اذونات الخزانة قـصيرة الأجل لتمويل عجز الموازنة آنذاك (الأمانة العامـة وآخـرون ، ١٩٩٧،٧٣). أمـا بالنسبة لمساهمة الضرائب المباشرة إلى إجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسـة، فقد شهدت انخفاضاً ملحوظاً لجميع البلدان عدا سوريا والمغرب التي شهدت ثباتـاً نسبياً .

أما في العراق كانت الأهمية النسبية التي شكلتها الـضرائب المباشـرة إلـى إجمالي الإيرادات العامة ذات اتجاه تصاعدي خلال فترة الدراسة . ويعزى سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع حصيلة ضريبة الدخل في العراق على الـرغم مـن أن هـذه الزيادة هي زيادة نقدية (ظاهرية) وليست حقيقية كونها ناجمة عـن ارتفـاع الـرقم القياسي للأسعار الجارية، أما بالأسعار الثابتة فنجد مثلاً أن حصيلة ضريبة الـدخل قد انخفضت من ١,٥٥ مليون دينار عام ١٩٩٠ إلى ٧مليون دينـار عـام ١٩٩٠ بسبب ارتفاع معدلات التضخم بسبب ظـروف الحـصار الاقتـصادي . (كـاظم، ٣،٢٠٠١).

أما الأهمية النسبية للضرائب المباشرة إلى إجمالي الضرائب فإنهـا كانـت متفاوتة من فترة إلى أخرى على الرغم من اتجاهاتها التـصاعدية ، وهـي نـسب منخفضة قياساً بالضرائب غير المباشرة بسبب تـضييق أوعية الـضرائب المباشـرة لكثرة الإعفاءات والسماحات وفقاً للقوانين والقرارات التي تنظم عمل كل منها فـي ضوء توجه السياسة الضريبية نحو تخفيف العبء الضريبي عن الفرد . (العـزاوي، ١٦،٢٠٠١). أما عن دور الضرائب المباشرة في تمويل الإنفاق العام فإنهـا علـى العموم منخفضة وأن كانت قد ازدادت خلال الفترتين الأخيرتين ومهما يكـن فقـد ظلت مساهمة هذه الضرائب متواضعة في ضوء التحديات التي يواجهها الاقتـصاد العراقي والمتمثلة في ارتفاع مستوى العجز في الموازنـة العامـة وعـدم قـدرة الإيرادات على مواكبة الارتفاع المستمر في النفقات الحكوميـة ، بـسبب تـداعيات حرب الخليج الأولى وما تطلبه من دعم كبير لنفقات الدفاع ، فضلاً عن ما تبع تلـك الفترة فترات شهد فيها العراق الحصار الاقتصادي وحرب الخليج التابعة وما تبعـه من ضرورة زيادة حجم النفقات الحكومية مما دفع إلى انخفاض هذه النـسبة . أمـا نسبة هذه الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي فهي تعد نسبة منخفضة جـداً قياسـاً بالأقطار العربية الأخرى. (كاظم، ٢٠٠١، ٧)

وفي سوريا كان اتجاه مساهمة الضرائب المباشرة إلى إجمـالي الإيـرادات العامة تصاعدياً،إذ شهدت الفترتـان ارتفاعاً ملحوظـاً فـي نـسبة مـساهمة هـذه الضرائب أعقبها استقرار طيلة الفترات اللاحقـة ويعـزى هـذا الاسـتقرار هـو الإصلاحات الضريبية التي تقوم بها سوريا بدءاً من عام ١٩٩٦، فيما يتعلق بتوسيع قاعدة الضريبة وتحسين سبل الجباية والتحصيل (الأمانة العامة وآخـرون، ١٩٩٧،

٨٢) . وارتفعت لتصل إلى ٢٧,٨٧% للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ وبانحراف معياري قدره ٤,٠٣ مما يدل على كثرة التقلبات التي تعرضت لها خلال هذه الفترة . أما الأهمية النسبية للضرائب المباشرة إلى إجمالي الإيرادات الضريبية فكان اتجاهها تصاعدياً طيلة الفترات الخمسة ، ويعزى سبب الارتفاع إلى الجهود التي تبذلها سوريا لتحرير الاقتصاد وتوسيع مشاركة النشا ط الخاص إلى جانب إصلاح الضرائب وتوسيع قاعدة الضريبة . وعن دور الضرائب المباشرة في تمويل الإنفاق العام كانت أعلى نسبة ٣١,٦% عام ٢٠٠٢ وأدنى نسبة ٦,٨% عام ١٩٨٠. وكمتوسط للفترات الخمس يلاحظ أن دور الضرائب المباشرة كان متذبذباً بين الانخفاض والارتفاع، بسبب زيادة النفقات آنذاك مما نجم عنه عجز مالي وخاصة عام ١٩٩٣. (الأمانة العامة وآخرون ، ١٩٩٤ ،٨٥)وزيادة النفقات جاء ت استجابة لحاجات برامج التنميةالاقتصادية ، وفي إطار استكمال عدد من المشاريع الحيوية اللازمة لتطوير البنية التحتية. (الأمانة العامة وآخرون، ١٩٩٧ ،٨٢).

وفي المغرب كان اتجاه نسبة الضرائب المباشرة إلى إجمالي الإيرادات العامة مستقراً خلال الفترات الأربع تقريباً عدا الفترة الأخيرة شهد ارتفاعاً ملحوظاً ، ويعزى سبب الارتفاع نتيجة الإصلاحات المالية المتتابعة لمعظم الدول العربية (الأمانة العامة وآخرون ، ٢٠٠١ ،١٣٧). أما نسبتها من إجمالي الضرائب فكانت أيضاً مستقرة خلال الفترات الأربعة ، ولابد من الإشارة إلى أن الحكومة عام ١٩٩٣ مثلاً قامت بتخفيض معدلات الضريبية على الدخل وعلى الشركات لتخفيض العبء الضريبي، اذ كانت ضرائب الدخل مرتفعة وبهذا اتسمت الإيرادات الضريبية بالركود في مجملها . (الأمانة العامة وآخرون، ١٩٩٤، ٨٦). أما ارتفاع نسبتها في الفترة الأخيرة فيعزى إلى تنامي الضرائب على الشركات بنسبة ١٠,٤% ومن ثم زيادة في الضرائب على الدخل (بنك المغرب، ٢٠٠٢،٧٧). أما دور الضرائب المباشرة في تمويل الإنفاق العام فقد شهد ا رتفاعاً بسيطاً طيلة الفترات الخمس ، وذلك بسبب سياسات ضبط الإنفا ق التي اتبعتها الحكومة عام ١٩٩٦، كذلك شهدت بنود الإنفاق الجاري في هذه النسبة انخفاضاً وذلك بعد انتهاء الجفاف الذي عانى منه البلد عام ١٩٩٥. (الأمانة العامة وآخرون ، ١٩٩٧ ،٨٤)، وارتفعت نسبة الدخل لتصل إلى ٣٧,٠٧% للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ وبانحراف معياري ٩,٥٨ وسبب الارتفاع يعود إلى انخفاض تكاليف الدعم الممنوح لصندوق الموازنة وتقليص فوائد الدين الممنوح لصندوق الموازنة وتقليص فوائد الدين الحكومي نتيجة لسياسة تحجيم النفقات التحويلية عند أدنى مستوى مما كان مبرمجاً له. (بنك المغرب ، ٢٠٠٢،٧٥).

وفي تونس كانت مساهمة الضرائب المباشرة إلى إجمالي الإيرادات العامة وإجمالي الضرائب مستقرة تقريباً عدا الفترة الأخيرة ، ويعزى سبب الارتفاع إلى ارتفاع دخل الأفراد بمعدل يزيد بمقدار ٨,٧% عن الفترات السابقة مما أدى إلى ارتفاع الضرائب على الرواتب ، فضلاً عن زيادة الضرائب على الشركات. (بنك تونس، ٢٠٠٢، ٢٧). أما دور الضرائب المباشرة في تمويل الإنفاق العام فقد شهد

ارتفاعاً بسيطاً عدا الفترة الأخيرة ، على الرغم من ارتفاع مخصصات الصندوق التعويضي. (الأمانة العامة وآخرون، ١٩٩٤، ٨٥).

٢ -٢ الدور التمويلي للضرائب غير المباشرة

اعتمدت معظم الدراسات المالية أسلوب تحليل النسب ومنها نسبة الضرائب غير المباشرة لبيان الدور الذي اضطلعت به هذه الضرائب ، إذ من المعروف أن البلدان العربية شنهُا في ذلك شنأ بقية البلدان النامية ، تعتمد على هذا النوع من الضرائب لسهولة تحصيلها ولغزارة مواردها المالية ولسعة انفتاح هذه البلدان على العالم الخارجي، فضلاً عن كونها لا تحتاج إلى إجراءات فنية وتنظيمية معقدة كتلك التي تعتمدها الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة هي ضرائب نسبية أو ما تسمى بالضرائب المسطحة Flat Tax ومن ثم لا يقترن دورها بطبيعة الوعاء الضريبي أو مدى سريان الضريبة فضلاً عن كونها غير ملزمة في أن تكون أداة لمواجهة حالة اقتصادية غير مستقرة كتلك التي تتمتع بها الضرائب المباشرة لما تتصف به من صفة التصاعدية في أسعارها.

ومن الجدول يتضح لنا مساهمة متوسط الضرائب غير المباشرة إلى إجمالي الإيرادات العامة والإيرادات الضريبية ففي مصر نلاحظ أن اتجاه هذه المساهمة هو تنازلي ، اذ حافظت هذه النسبة على استقرارها في الفترتين ١٩٨١ -١٩٨٤، ١٩٨٥ -١٩٨٩ لتصل إلى ٣٨,٣% و ٣٧,٧% على التوالي، ثم انخفضت للفترات التي أعقبتها ونتيجة لتخفيض القيود على الصادرات والواردات مما أدى إلى انخفاض الضرائب الكمركية . (الاسكوا، ٩٤،١٩٩٥). أما نسبتها إلى إجمالي الإيرادات الضريبية فكانت هي الأخرى تنازلية ، فبعد أن كانت تشكل ثلثي الإيرادات الضريبية في الفترتين الأوليتين تراجعت إلى أقل من النصف في الفترة الأخيرة . أما دور الضرائب غير المباشرة في تمويل الإنفاق فإنها أعلى بكثير قياساً بمساهمة الضرائب المباشرة ومع ذلك فان اتجاه هذا الدور بقي تنازلياً طيلة الفترات الخمس ، وذلك بسبب انخفاض الضرائب غير المباشرة عام ١٩٩٦، فضلاً عن اتفاقيات التجارة الحرة بين البلدان العربية. (الاسكوا، ١٩٩٥، ١١٣).

وفي الأردن يوضح الجدول نفسه أن نسبة مساهمة الضرائب غير المباشرة إلى إجمالي الإيرادات قد اقتربت من النصف في الفترتين ١٩٨٠ -١٩٨٤، ١٩٨٥ -١٩٨٩، اذ بلغت هذه النسبة في المتوسط ٤٩,٧٢%، ٤٧,١٢%، وقد تجاوزت النصف في الفترتين اللاحقتين ،أما في الفترة الأخيرة فقد شهدت هذه النسبة اقل من نصف إجمالي الإيرادات وبانحراف معياري قدره ٢,٤١. أما الأهمية النسبية التي تشكلها الضرائب غير المباشرة في إجمالي الإيرادات الضريبية فإنها تبدو مستقرة نوعاً ما خلال فترة البحث ، ويعزى سبب هذا الاستقرار لتنفيذ الأردن برنامج تثبيت وإصلاح اقتصاديين تدرج ضمن الخطة الاقتصادية للفترة ١٩٩٣ -١٩٩٧ واحد أهداف هذه الخطة هو الاعتماد على الذات حالياً. (الاسكوا، ٢٠٠١ ب، ٦٩).

الجدول ٧
الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة إلى كل من إجمالي الإيرادات العامة، الإيرادات الضريبية، إجمالي الإنفاق، الناتج المحلي الإجمالي في بلدان عربية مختارة للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٢) (بالأسعار التجارية)

الدولة	البند / السنة	الضرائب غير المباشرة إلى إجمالي الإيرادات العامة (%)		الضرائب غير المباشرة إلى الإيرادات الضريبية (%)		الضرائب غير المباشرة إلى إجمالي الإنفاق (%)		الضرائب غير المباشرة إلى الناتج المحلي (%)	
	الفترة	M*	S.D.**	M	S.D.	M	S.D.	M	S.D.
مصر	٨١-٨٤	٣٨,٣٥	١,٠٢	٦٣,٠٥	٣,٢٤	٣٦,٠٣	٢,٦١	١٦,٧٧	١،١
	٨٥-٨٩	٣٧,٧٢	١,٤٣	٦٣,٣٣	١,٥٦	٣٤,٣٦	١,٧٤	١٢,٦٤	١,٤٩
	٩٠-٩٤	٣١,٨٢	٥,٣٤	٥٣,١٢	٣,٨٤	٣٠,٨٢	٣,٢١	١٠,٥	١,١١
	٩٥-٩٩	٣٠,٨٨	٣,٣٧	٥٠,٨	٤	٢٧,٦٦	٤,٢٤	٨,٤٤	١,٩١
	٢٠٠٠-٢٠٠٢	٣٢,٨٣	٣,١٣	٤٨,٨	٠,٨٥	٢٦,٦	١,٤٤	٦,٩٦	٠,٢٥
الأردن	٨٠-٨٤	٤٩,٧٢	٢,٩٢	٦٧,٥٤	٢,٤٩	٢٧,٠٨	٢,١٦	١٠,٢٦	٠,٣٥
	٨٥-٨٩	٤٧,١٢	٤,٣٣	٧٠,٠٠	٥,٦١	٢٨,١٤	١,٣٧	١٠,٤	٠,٦٤
	٩٠-٩٤	٥١,٢	٣,٣٥	٧٠,٤٤	٢,٧	٤٤,٠٨	٩,٣٨	١٤,١٨	١,٧٣
	٩٥-٩٩	٥١,٧٨	٣,٩٥	٧١,٧	٠,٩٧	٤٣,١٢	٣,٣٦	١٣,٩٨	١,٠٥
	٢٠٠٠-٢٠٠٢	٤٥,٥	٢,٤١	٧٠,٨	٢,١٢	٤١,٤٣	٢,٩٧	١٣,٣٣	٠,٦٥
اليمن	٨٠-٨٤	٦٠,٠٤	٩,٢٢	٧٨,٩٨	٩,٦٩	٣٢,٣٢	٧,٩١	١٤,٢٦	٣,٥٤
	٨٥-٨٩	٥٣,٢٤	٣,٩٤	٧٩,١٤	٥,٢٧	٣٧,٣٤	٤,٨٦	١١,٧٤	٢,٥٧
	٩٠-٩٤	٣٤,٣٢	٢,٧٩	٦٧,٢٨	٥,٣١	٢١,٦٢	٣,٣٤	٦,٢٦	١,٠٥
	٩٥-٩٩	١٩,١٤	٩,٣٦	٦٩,٠٨	٥,٧٤	٢٠,٩	٤,٥	٥,٩	٠,٧
	٢٠٠٠-٢٠٠٢	١١,٤٦	١,٠٤	٥٦,٧٧	٤,٢١	١٢,١٣	٠,٧٢	٤	٠,٣
العراق	٨٠-٨٤	٩,٨٢	٤,٥٢	٨٤,٦٢	٣,٣٣	٦,٢	١,٢٤	٥,٢٢	١,٦١
	٨٥-٨٩	١٠,٥٤	١,٦٨	٧٧,١٢	٢,٣٣	٦,٩٢	٠,٧٧	٤,٧٤	٠,٥٥
	٩٠-٩٤	١٦,١	٥,٢٣	٦٥,٨٦	٥,٥١	٣,١	١,٦٧	١,٧٤	١,١٧
	٩٥-٩٩	١٧,٢٤	١٢,٠٨	٥٧,٦٤	١٢,٢٨	٦,٩٨	٣,٣٧	١,٣٨	٠,٥٥
	٢٠٠٠-٢٠٠٢	١٩,٣٣	٤,٨٨	٥٨,٢	٤,٨٥	١٣,٢	٣,٣	٢,٢	٠,٢
سوريا	٨٠-٨٤	١٢,١٨	٢,٩	٥٦,٨٢	٦,٠٥	١٢,٢٤	٢,٨٥	٦,٢٢	١,٣
	٨٥-٨٩	٩,٠٢	٠,٦٨	٣٠,٧٢	٦,٠٦	١١,٣٨	٤,٧٣	٣,٣٢	١,١٧
	٩٠-٩٤	٨,١٢	٠,٤٥	٢٧,٧٨	٣,١٣	٨,٢٨	٠,٦٦	٢,٢٦	٠,٣٢
	٩٥-٩٩	١٠,١٦	٠,٨٤	٣٢,٣	٣,٧١	١٠,١٦	٠,٨٤	٢,٩٦	٠,٠٨
	٢٠٠٠-٢٠٠٢	٧,٢٣	٠,٦٣	٢٠,٨٧	٣,٧١	٧,٢٣	٠,٦٣	٢,٤	٠,١٧

يتبع ⟸

ما قبله ⇦

الدولة	البند / السنة	الضرائب غير المباشرة إلى إجمالي الإيرادات العامة (%)		الضرائب غير المباشرة إلى الإيرادات الضريبية (%)		الضرائب غير المباشرة إلى إجمالي الإنفاق (%)		الضرائب غير المباشرة إلى الناتج المحلي (%)	
	الفترة	M*	S.D.**	M	S.D.	M	S.D.	M	S.D.
المغرب	٨٠-٨٤	٥٨,٧٢	١,٥١	٧,٠٢	١,١٣	٤٢,٧٤	٤,٠٧	١٤,٥٤	٠,٣٤
	٨٥-٨٩	٦٣,٠٤	٢,٧	٧١,٦٤	١,٦٦	٥١,٥	٤,٧٢	١٤,٩٨	١,١٨
	٩٠-٩٤	٦٠,١	١,٥	٧٠,٨٦	٢,٢٨	٥٥,٥٦	١,٨١	١٧,٠٦	١,١٥
	٩٥-٩٩	٦١,١٤	٣,٨٤	٧٠,٠٦	٣,١٧	٥٤,١٢	٢,٢٩	١٥,٩٨	٠,٧٧
	٢٠٠٠-٢٠٠٢	٥٢,٥	٥,٧٤	٦٠,٦٧	٢,١	٥٤,٦٣	٨,٦٦	١٤,٧	٠,٧
تونس	٨٠-٨٤	٥٧,٨٨	١,٨٧	٧٦,٢٤	٠,٩١	٥٤,١٨	٢,٥٦	١٩,٤٤	١,٠٥
	٨٥-٨٩	٥٦,٢٤	٢,٢٨	٧٥,١٦	١,٥١	٤٩,٩	١,١٤	١٨,١	٠,٤٩
	٩٠-٩٤	٦١,٢٦	١,٢١	٧٦,١	١,٣٤	٥٥,٨	٢,١٦	١٨,٤٤	٠,٣٧
	٩٥-٩٩	٦٣,٩٤	٢,١٢	٧٥,٧	٠,٦٦	٥٩,١٦	١,٤	١٩,٠٨	٠,٢٢
	٢٠٠٠-٢٠٠٢	٥٧,٣٣	٢,٠٣	٦٤,٤	١,٦٣	٥٢,٣٣	١,١٥	١٣,٨٣	٠,٢٨

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على: مصادر الجدول ٦ .

وبلغ متوسط قدره ٧٠,٨% للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ وبانحراف معياري قدره ٢,١٢. أما مساهمة الضرائب غير المباشرة في تمويل الإنفاق فكانت متزايدة طيلة الفترات الخمس، ويعزى سبب الازدياد إلى ارتفاع الضرائب غير المباشرة خلال عام ١٩٩٢ إلى الضعف تقريباً نتيجة التحسن المستمر في الأداء الاقتصادي وحسن إدارة السياسات المالية والإصلاحات التشر يعية مما ساعد على تيسير النظام الضريبي وخلق الحوافز لها . (الاسكوا، ٢٠٠٣ ،١١)، وانخفض لتبلغ ٤٣,١٢% للفترة ١٩٩٥-١٩٩٩ وبانحراف معياري قدره ٣,٣٦. وقامت الأردن بتطبيق خطة خمسية لفترة ١٩٩٣-١٩٩٧ وما فرضته لضبط الإنفاق ، وواصلت انخفاضها لتصل بمتوسط إلى ٤١,٤٣% للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ وبانحراف قدره ٢,٩٧. اما في اليمن فيلاحظ اتجاه نسبة الضرائب غير المباشرة إلى إجمالي الإيرادات العامة والإيرادات الضريبية تنازلياً طيلة الفترات الخمس التي شهدتها مدة الدراسة ، أما عن الدور التمويلي لهذه الضرائب فقد شهد ارتفاعاً نسبياً خلال الفترة الثانية، ثم ما لبث أن تراجع هذا المؤشر ليسجل أدنى نسبة له ١٢% في الفترة الأخيرة بعد أن كان يشكل الثلث في الفترة الثانية . فيما يشير الجدول المذكور آنفاً أن مدى مساهمة الضرائب غير المباشرة إلى إجمالي الإيرادات العامة في العراق متزايدة طيلة الفترات الخمس على الرغم من تدني مستوياتها قياساً ببلدان العينة بسبب ظروف الحرب وتداعياتها وقرار الحصار الاقتصادي الجائر على العراق منذ عام ١٩٩١، فضلاً عن غلق المنافذ التجارية وانقطاع الإيرادات النفطية . أما مؤشر الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة قياساً إلى إجمالي الضرائب فقد شهدت انخفاضاً

ملموساً طيلة الفترات الخمس التي ضمنتها مدة الدراسة بسبب ضيق وانحسار قطاع التجارة الخارجية والذي يمثل الوعاء الأكثر أهمية ضمن حصيلة الضرائب غير المباشرة . أما دور الضرائب غير المباشرة في تمويل الإنفاق العام فكانت متقبلة على الرغم من انخفاض مستوياتها طيلة فترة الدراسة . أما سوريا فكان مؤشر حصة الضرائب غير المباشرة إلى إجمالي الإيرادات العامة قد شهد انخفاضاً ملحوظاً طيلة مدة الدراسة ، ويعزى هذا الانخفاض أن الحكومة لم تكن تولي أهمية كبيرة للضرائب غير المباشرة ولاسيما في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤، وواصلت انخفاضها بسبب إجراءات تحرير التجارة وتخفيض الرسوم الكمركية بين البلدان العربية. (الأمانة العامة وآخرون ، ١٩٩٧، ٧٦). وفيما يخص مؤشر حصة الضرائب غير المباشرة إلى إجمالي الضرائب فتتجه نحو الانخفاض طوال المدة ١٩٨٠-٢٠٠٢ لتصل إلى الثلث تقريباً لأسباب تعذر الحصول على مضامينها خاصة في الفترات ١٩٨٠-١٩٨٤ و ١٩٨٥-١٩٨٩ والفترات التي أعقبتها . أما في اليمن فقد شهد مؤشر الأهمية النسبية انخفاضاً ملحوظاً حتى بلغ ١١,٤٦% بوصفه متوسطاً للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ بعد أن كانت تشكل ٦٠,٠٤% من إجمالي الإيرادات العامة. ويعزى سبب الانخفاض إلى انخفاض الرسوم الكمركية نتيجة لإجراءات تحرير التجارة التي اعتمدتها كثير من الدول العربية مما أدى إلى انخفاض حصيلة الضرائب غير المباشر . (الأمانة العامة وآخرون ، ١٩٩٦،٧٦). أما حصة الضرائب غير المباشرة من إجمالي الضرائب فهي متفاوتة هي الأخرى شهدت انخفاضاً ملحوظاً خلال الفترات الخمس التي تضمنتها المدة وللأسباب نفسها التي تم ذكرها سابقاً . أما دور الضرائب غير المباشرة في تمويل الإنفاق العام فقد شهد انخفاضاً ملموساً خاصة بعد عام ١٩٨٩، وذلك بسبب تداعيات حرب الوحدة بين اليمنين الشمالي والجنوبي والذي نجم عنه تحمل الحكومة اليمنية إرثاً وأعباءً مالية كبيرة كان نتاجها ارتفاع العجز في الموازنة لسعة الهيكل الإداري الجديد للدولة مما ترتب عليه ارتفاع حصة بند الرواتب والأجور ، فضلاً عن ضخامة المدفوعات التحويلية المقدمة إلى المؤسسات العامة (الأمانة العامة وآخرون ، ١٩٩٤،٨٦) . ثمّ انخفضت إلى ٢٠,٩% للفترة ١٩٩٥-١٩٩٩ اذ قامت الحكومة بزيادة النفقات الاستثمارية بهدف إعادة تأهيل وتطوير مرافق الخدمات الاجتماعية خاصة الصحة والتعليم ومشاريع البنى الأساسية التي تعززت بسبب آثار الحرب والسيول عام ١٩٩٦. (الأمانة العامة وآخرون ، ١٩٩٧، ٨٦)، ومن ثم لم تستطع الضرائب غير المباشرة أن تواكب هذه الزيادة في النفقات . فيعزى سبب الانخفاض لإجراءات تحرير التجارة بين الدول مما أدى إلى انخفاض الرسوم الكمركية . أما دور هذا النوع من الضرائب في تمويل الإنفاق العام فهو الآخر يتجه نحو الانخفاض خلال مدة البحث ومرّد هذا الانخفاض خلال الفترات الثلاثة الأولى إلى انخفاض الإيرادات بشكل عام وشهد هذا المؤشر تحسناً طفيفاً خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩ بسبب الإجراءات التي تبذلها الحكومة لتحسين إدارة الإنفاق وكذلك تخفيض وإلغاء الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية والخدمات وإعطائه نوعاً من الشفافية من

خلال إظهاره ضمن بنود العديد من الموازنات بغرض التخلص منه تدريجياً . (الأمانة العامة وآخرون، ١٩٩٧، ٨٢).

أما المغرب فيلاحظ أن حصة الضرائب غير المباشرة من إجمالي الإيرادات العامة كانت مستقرة عدا الفترتين الأولى والثانية إلى حد ما طيلة مدة الدراسة ومرد هذا الانخفاض في الأخيرة إلى انخفاض عوائد الرسوم الكمركية نتيجة لسياسات في تحرير التجارة الخارجية التي تبعتها الحكومة عام ١٩٩٦ فضلاً عن بطء نمو بقية الضرائب غير المباشرة على الرغم من جهود الحكومة في تحسين قاعدتها الضريبية وتحسين وسائل التحصيل وذلك بسبب تراجع النشاط الاقتصادي على اثر الجفاف عام ١٩٩٥ والذي اثر سلباً على هذه العوائد. (الأمانة العامة وآخرون، ١٩٩٧، ٨٥). أما الفترة الأخيرة فيعزى سبب انخفاض الرسوم الكمركية وذلك نتيجة لاتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي (بنك المغرب، ٢٠٠٢، ٧٧).أما الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة في الإيرادات الضريبية فبدت مستقرة مما يدل على أن التقلبات في حصيلة هذه الضرائب كانت قليلة طول السنوات ١٩٨٠-١٩٩٩. أما الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ فقد انخفضت لتبلغ (٦٠,٦٧%) وبانحراف معياري قدره ٧٤,٤ وذلك لاستمرار اتفاقيات التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي وكذلك الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة . (بنك المغرب، ٢٠٠٢،٧٧). أما مساهمة الضرائب غير المباشرة في تمويل الإنفاق العام فقد شهدت ارتفاعاً نسبياً طيلة الفترات الخمس التي ضمتها مدة الدراسة لانخفاض النفقات نتيجة لتراجع الدعم الممنوح لصندوق الموازنة وتدني مستوى أعباء الدين الخارجي.

وفي تونس تشير بيانات الجدول ٧ أن متوسط مساهمة الضرائب غير المباشرة من إجمالي الإيرادات العامة كانت خلال مدة الدراسة قد تراوحت بين ٥٧-٦٣%، ويعزى سبب الارتفاع إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة على كل سلع التجزئة والخدمات السياحية والعقارية كافة ، وذلك لغرض التعويض عن تراجع حصيلة الرسوم الكمركية في أعقاب التحرير التدريجي للرسوم على الواردات من دول الاتحاد الأوربي في إطار اتفاقية الشراكة .(الأمانة العامة وآخرون ، ١٩٩٧،٨٠). أما أهمية هذه الضرائب إلى إجمالي الضرائب فإنها تراوحت بين ٧٥,١٦% -٧٦,٢٤% خلال المدة ١٩٨٠-١٩٩٩ وبقيت متراوحة بين هذه القيم طوال الفترات الأربع ذلك بفضل جهود الإصلاح الضريبي المتعلقة بتحسين طرق ووسائل الجباية وكفاءتها في نمو الإيرادات الضريبية .(الأمانة العامة وآخرون ، ١٩٩٧، ٧٩)، ولكنها انخفضت لتبلغ ٦٤% وبانحراف معياري قدره ١,٦٣ للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ ذلك بسبب انخفاض ضريبة القيمة المضافة وضريبة الاستهلاك والرسوم خلال هذه الفترة (بنك تونس، ٢٠٠٢،١٦). أما دور هذه الضرائب في تمويل الإنفاق العام فكانت تزيد عن نصف الإنفاق العام باستثناء فترة ١٩٨٥-١٩٨٩، اذ بلغت النصف ٤٩,٩ وذلك بسبب زيادة النفقات، وسرعان ما ارتفعت للفترات اللاحقة ومرد هذا الارتفاع إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة على السلع ،

فضلاً عن سياسات ضبط الإنفاق مع إعطاء الاولوية للحاجات الاجتماعية لفئات ذوي الدخل المحدود وتعزيز البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية . (الأمانة العامة وآخرون، ١٩٩٧، ٨٠).

٢ -٣ حساسية النفقات العامة للضرائب في بلدان العينة

يهدف بيان مدى استجابة النفقات العامة للتغيرات الحاصلة في الإيرادات الضريبية ومن هذا المنطلق تم اعتماد معادلة انحدار بسيط ذي الصيغة اللوغارتمية المزدوجة كأسلوب كمي (إحصائي) دون الاستعانة بنماذج الاقتصاد القياسي الذي يتطلب اتباع خطوات محددة واختبارات جودة النموذج ، وعليه يقتصر الأسلوب الكمي الذي اعتمدته الدراسة على الاختبارات t، R^2، F مع التركيز على قيمة المعملة التي تمثل نصف معامل مرونة (استجابة) وليس معامل ميل تأثير.

وتجدر الإشارة إلى أن اعتماد هذه المعادلة جاء وفقاً لمعطيات النظرية الحالية والدراسات السابقة مثل دراسة (المقالح، ٢٠٠٣، ١٤٩ -١٥٠) والتي أشارت إلى معنوية العلاقة بين أنواع الضرائب والإنفاق العام ، وبناءاً عليه فانه من المنطقي أن الحصيلة الضريبية تمارس تأثيراتها في فترات لاحقة على الإنفاق العام.

وانطلاقاً من هذا التفسير اعتمدنا معادلة انحدار بسيط تضم متغيرين أساسيين المعتمد هو الإنفاق الحكومي G والمتغير المستقل هو الإيرادات الضريبية (T_{t-1}) بتباطؤ (تخلف زمني) مقداره سنة واحدة، وكان شكل الدالة كما يأتي:

$$G = f\ (T_{t-1})$$

أما الشكل الرياضي :

$$LogG = b_0 + b_1\ Log\ T_{t-1}$$

وبتطبيق المعادلة أظهرت نتائج التقدير للفترة ١٩٨٠ -٢٠٠٢ وكما يظهرها الجدول ٨.

الجدول ٨

نتائج تقدير معادلة انحدار لوغارتمية ($LogG = b_0+b_1\ LogT_{t-1}$) على بلدان العينة

البلد / المتغير المستقل	B_O/t	B_1/t	R^2	F
الأردن	٢,٨١	٠,٦٧	٩٥,٦	٤٣٥,١٨
	١٣,٩٦	٢٠,٨٦		
مصر	١,١١	٠,٩٥٩	٩٨,٤	١٢٦٥,٥٧
	٤,١٧	٣٥,٥٧		
سوريا	٢,٦٤	٠,٨٧١	٨٩	١٨٥,٣
	٤,٠٧	١٣,٦١		

يتبع ⇦

ما قبله ⇐

المتغير المستقل / البلد	BO/t	B1/t	R2	F
تونس	١,٦٤	٠,٨٤٣	٩٨	١٨٨,٧,٨
	١٠,٦٨	٤٣,٤٥		
العراق	٤,١٣	٠,٨٣٨	٨٨,٤	١٥٢,٣٥
	٦,٩	١٢,٣٤		
المغرب	٣,١٦	٠,٧٣٩	٩٥,٨	٤٨٢,٥٤
	٨,٧٨	٢١,٩٧		
اليمن	٠,٣٢٥-	١,١٧	٩٩	٢٠٥٢,٦
	١,٣-	٤٥,٣		

ففي الأردن تشير نتائج التقدير أن معامل المرونة موجبة بمعنى طردية العلاقة بين المتغيرين G، T_{t-1} وان زيادة وحدة واحدة من الإيرادات الضريبية للسنة السابقة يؤدي إلى استجابة في الإنفاق بمقدار ٠,٦٧ للسنة نفسها أما الاختبارات F، t فتشير إلى معنوية العلاقة إحصائياً في حين أشار معامل التحديد R^2 إلى أن القدرة التفسيرية للنموذج كانت عالية.

أما في مصر فيبين الجدول معنوية العلاقة بين المتغيرين المعتمد والمستقل وان زيادة وحدة واحدة من الإيرادات الضريبية يؤدي إلى استجابة قوتها في الإنفاق بمقدار ٠,٩٥ وفي سوريا وتونس كانت قيمة المعلمة تقريباً متساوية (٠,٨٧١، ٠,٨٤٣) على التوالي.

وكذلك الحال بالنسبة لـ بقية البلدان فيتضح أن معامل المرونة كان موجباً أو اكبر من الواحد الصحيح مما يشير إلى أن استجابة النفقات الحكومية للتغيرات الحاصلة في الإيرادات الضريبية كانت عالية في هذه البلدان.

أما قيم الاختبارات الإحصائية فكانت مقبولة إحصائياً وقد تجاوزت قيمتها الجدولية. أما اختبار R^2 بالنسبة لجميع البلدان فكانت عالية جداً مما يدل على القدرة التفسيرية العالية للنموذج.

٤. النتائج والتوصيات

٤ -١ النتائج

من الاستعراض النظري للبحث والجانب التطبيقي له تمّ التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والآتية :

١بما أن الضريبة تقتطع جزءاً من ثروة الأفراد والوحدات الاقتصادية ، وإنها من الموارد العامة للدولة لتغطية نفقاتها فإنها فريضة ترتب عبئاً على الفرد ، ويمليها عليهم واجب التضامن الاجتماعي ، إذ إن الدولة لا تستغني عنها بوصفها مشاركة مالية من قبل الأفراد والوحدات الاقتصادية في تمويل النفقات العامة للدولة ولتمكينها من القيام بواجباتها .

لبلدان العينة تمتلك طاقة ضريبية غير مستغلة ، ولهذا فإنه من الممكن فرض واستحداث ضرائب جديدة في المجتمع ، وتشير نتائج قياس المعدل الضريبي الأمثل الى أن هناك تبايناً واضحاً بين بلدان العينة، ففي اليمن بلغت الطاقة الضريبية ٢٥,٢% ويليها الأردن فبلغت ٢٤,٣%، وفي مصر بلغ ٢٠,٢٥%، وفي تونس ٢٠%، أما بقية دول العينة فإنها أقل فبلغت في المغرب ١٧,٢٨% وفي سوريا ١٦,٩%، أما في العراق فبلغ ٩%، ولهذا وعلى الرغم من انخفاض الطاقة الضريبية في هذه البلدان إلاّ أنها أكبر من العبء الضريبي الفعلي ومن الممكن استغلالها .

٣. هناك تطور إيجابي ملحوظ في الإيرادات الضريبية بصورة عامة نتيجة الإصلاحات الواسعة التي أدخلتها العديد من الدول العربية على نظمها الضريبية بغية زيادة مرونتها وتعزيز كفاءتها ، اذ سعت العديد من البلدان العربية إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة، فضلاً عن إصلاحات تجسدت في توحيد معدلات الضريبة على مصادر الدخل الشخصي .

٤. إن الأهمية النسبية للضرائب المباشرة في إجمالي الإيرادات لم تشكل سوى نسبة ضئيلة في سوريا واليمن والعراق كانت مرتفعة في بلدان العينة الباقية ، فبلغت في مصر ٢٦,٨%وفي المغرب ٢٦,٣٧% يليها الأردن بنسبة ٢١,١٤% . أما الأهمية النسبية للضرائب المباشرة من إجمالي تحصيلات الضرائب فبلغت معدلات مرتفعة في بعض بلدان العينة إلى الحد الذي وصل فيه إلى ٥٠% في سوريا طوال مدة البحث نتيجة لاعتمادها المتزايد على الضرائب المباشرة، ونتيجة لافتقارها إلى موارد مالية خارجية ، الأمر الذي دعا إلى وجود جهاز ضريبي صارم وفاعل وإن كان يحمل في ثناياه الكثير من التعسف والأعباء التي تثقل كاهل الأفراد عدل السلع الغذائية والألبسة ومن ثم ارتفاع نسبة الضرائب المباشرة إلى إجمالي الضرائب . ويليها مصر بنسبة ٤٣,٨٩%، أما بقية البلدان فقد حققت نسب متواضعة . وعن مساهمة الضرائب المباشرة في تمويل الإنفاق فإنها كانت متواضعة ، ففي مصر بلغ ٢٤,٤١% وبلغ في المغرب ٢٣,٩١% ويليها سوريا بنسبة ٢١,١٧%، أما في العراق واليمن فإنها منخفضة نظراً لاعتمادها على الإيرادات النفطية في التمويل ، أما حصة الضرائب المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي فكانت منخفضة لبلدان العينة كافة ولم تتجاوز نسبة ٨% وهي نسبة بسيطة جداً .

٥. أما الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة من إجمالي الإيراد العام فكانت متفاوتة في بلدان العينة ، ففي المغرب كانت ٦٠% طول مدة البحث ، يليها تونس بنسبة ٥٩,٥% ثم الأردن بنسبة ٥٠%، أما في بقية بلدان العينة فكانت منخفضة قياساً بالبلدان الأخرى، أما حصة الضرائب غير المباشرة في إجمالي الضرائب فإنها مرتفعة عموماً في بلدان العينة ، وذلك لانخفاض متوسط دخل الفرد في هذه البلدان ، اذلا تستطيع الدولة أن تفرض ضرائب على الدخول والأرباح بشكلٍ كبير ، مما يضطرها إلى الاعتماد على الضرائب غير المباشرة

باستثناء سوريا فكانت منخفضة قياساً بالبلدان الأخرى . وعن دور الضريبة غير المباشرة في تمويل الإنفاق العام نجد تفاوت واضح بين مستوياتها في بلدان العينة،ففي تونس وا لمغرب كان للضرائب غير المباشرة دور كبير في تمويل الإنفاق العام ، حيث أسهمت هذه الضرائب بتمويل ما نسبته ٥٤,٤٤% و ٥١,٣٩% على التوالي، أما في البلدان الأخرى فإنها كانت أقل حيث اذ أسهمت في الأردن بتمويل ٣٦,٣٧%من الإنفاق العام ، وفي اليمن ٢٥,٩٧%، أما في العراق وسوريا فلم تتجاوز ١٠% . أما مساهمة الضرائب غير المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي فإنها كانت أعلى من الضرائب المباشرة ، وبهذا نلاحظ أن الدور التمويلي للضرائب غير المباشرة كان أكبر من ذلك الدور الذي أسهمت به الضرائب المباشرة .

٦. وفيما يخص إجمالي الضرائب كانت مساهمتها في تمويل الإنفاق العام متباينة ، ففي تونس والمغرب أسهمت بتمويل الإنفاق بنسبة ٧٣,٣٣% و ٧٤,٥٨% على التوالي، مما يشير إلى الدور الكبير الذي تمارسه الضرائب في تمويل الإنفاق لكون هذه البلدان غير نفطية كان عليها الاعتماد على الضرائب بوصفه مصدراً تمويلي أساس، وفي الأردن ومصر بلغ تمويل الإنفاق العام نسبة ٥١,٧٦% و ٥٥,٦٨% وهي أقل من تونس والمغرب ، أما في اليمن وسوريا والعراق فبلغت أقل مستوى من التمويل حيث بلغت ما نسبته ٣٦,٦% و ٣١,٢٥% و ١٠,١٢% على التوالي طوال مدة البحث . وهذا يتفق مع فرضية البحث المتبناة من أن هناك تبايناً واضحاً في مستوى الدور الذي مارسته مجموع الضرائب في تمويل الإنفاق العام .

٧. وعن مدى حساسية النفقات العامة للتغيرات الحاصلة في الإيرادات الضريبية أظهرت نتائج التقدير معنوية العلاقة ، وإن اتجاه العلاقة كان على الدوام إيجابي ولبلدان العينة كافة.

٤ -٢ التوصيات

١. تطوير النظم الضريبية والعمل على الاستمرار في إصلاح الأنظمة الضريبية لتصبح فاعلة بشكلٍ أكبر لأنها ترتبط بالنظام الاقتصادي ، والاعتماد على الضرائب المباشرة لامتصاص الطاقات الضريبية غير المستغلة ، ومن ثم إضافة موارد جديدة إلى الاقتصاد الوطني وبشكل أكثر عدالة .

٢. العمل على تطوير قدرات الكوادر الضريبية ، وذلك بغية التعرف على مضامين الضريبة وبالشكل الذي يتم فيه الابتعاد عن الأساليب غير المرغوبة كافة في التحصيل والتقدير وإخضاع المكلف بالضريبة ، وبالمقابل العمل على تطوير الوعي الضريبي لدى الأفراد عبر قنوات الإعلام الضريبي ، إذ شكلت هذه الظاهرة معوقات كبيرة تواجهها البلدان العربية عامة وبلدان العينة خاصة ، من خلال اقتناع الأفراد بضرورة دفع هذا المبلغ إلى الدولة وإنها مساهمة منهم في تحمل جزء من المسؤوليات التي تمارسها الدولة .

٣. على المشرع الضريبي وهو بصدد تصميم الهيكل الضريبي مراعاة المرونة في هذا الهيكل لغرض إجراء التعديلات والإصلاحات عليها ، فضلاً عن البساطة في قوانين الضريبة والوضوح في المعلومات بالشكل الذي يؤدي إلى تعزيز ضريبة أكثر فاعلية من قبل الحكومة ، وكذلك استخدام مبدأ (التنوع) في الضرائب مما يؤدي إلى توزيع عبء ضريبي مرضٍ ومحاولة تجنب التأثيرات العكسية.

٤. عدم إثقال كاهل الأفراد والوحدات الاقتصادية والشركات بالأعباء الضريبية المرتفعة مقابل مستوى متدنٍ من الخدمات والمرافق العامة والبنية الأساسية لانها لن تسهم في حل بعض المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها البلدان العربية، الأمر الذي يحول دون تحقيق معدلات نمو مرغوبة.

٥. دعوة البلدان العربية إلى ضرورة الإفصاح عن البيانات الخاصة بالهياكل الضريبية ليتسنى للباحثين في هذا الحقل من إجراء دراسات تطبيقية أكثر وصفية، الأمر الذي يحتم إجراء المزيد من الدراسات ذات العمق والأثر الذي يتناسب ودور الضرائب في تمويل الإنفاق العام . وعلى سبيل المثال التعرض إلى تجارب الإصلاح الضريبي التي تبنتها دول كثيرة ، أو قياس الفائض الاقتصادي المحتمل ومدى إمكانية الاستفادة من هذا الفائض بوصفه مصدراً تمويل والذي عدّه البعض مفتاح التنمية الاقتصادية .

المراجع

أولاً. المراجع باللغة العربية

١. .co.ae/albayan/2002/02/04/eqt/.20.htmhttp://www.albayan

٢. اسعد جواد كاظم، ٢٠٠١، فاعلية الضريبة في التمويل التوازن الاقتصادي، المؤتمر العلمي الضريبي الأول للفترة ١٧ -١٨/١٠/٢٠٠١ وزارة المالية، الهيئة العامة للضرائب بغداد .

٣. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، (١٩٩٤، ١٩٩٧، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٣)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٤، آبو ظبي، الإمارات .

٤. أياد محمد احمد ملكاوي، ١٩٩٩آثار السياسة الضريبية على كفاءة النشاط الأردني المصرفي للمدة ١٩٨٠ – ١٩٩٧، رسالة دكتوراه كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية .

٥. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١، مطبعة جامعة أكسفورد، نيويورك، ٢٠٠١.

٦. البنك المركزي التونسي، ٢٠٠٢ التقرير السنوي للسنة المالية، ٢٠٠٢ .

٧. البنك المركزي المصري ٢٠٠٣ النشرة الإحصائية الشهرية العدد ٧٥ .

٨. خيري مصطفى سعيد كتانة ، ١٩٩٧ العوامل المؤثرة في الإيرادات الضريبية في الأردن للفترة ١٩٦٥ -١٩٩٧، رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل .

٩. صندوق النقد العربي، الختامية للدول العربية، ١٩٨٥ –١٩٩٥ .

١٠. طلال محمود كداوي ١٩٨٤، الهيكل الضريبي في العراق خلال الفترة ١٩٥٨ -١٩٧٨، مجلة تنمية الرافدين المجلد ٦ العدد ٦ كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل .

١١. عادل فليح العلي، هاشم محمد العركوب ١٩٩٥ محددات الطاقة الضريبية في العراق للفترة ١٩٧٠-١٩٩٠، مجلة تنمية الرافدين العدد ٤٩ كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل.
١٢. عبد الله المالكي، ١٩٩٠، العبء الضريبي في الأردن، مجلة البنوك في الأردن، عمان المجلد ٩، العدد ٢ .
١٣. علي صالح مرشد المقالح ٢٠٠٣ السياسة الضريبية والتنمية الاقتصادية في اليمن للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٣، رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل .
١٤. غادة راضي ٢٠٠٢، ضرائب الدولة تشتكي والممولون يتهربون، على الموقع :
١٥. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا ، ١٩٩٥ المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ١٩٨٤-١٩٩٣، العدد ١٥ الأمم المتحدة نيويورك .
١٦. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، ٢٠٠١ المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ،العدد ٢١ الأمم المتحدة نيويورك .
١٧. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، ٢٠٠١ ب مسح التطورات الاقتصادية في منطقة الاسكوا ١٩٩٩-٢٠٠٠ الأمم المتحدة نيويورك .
١٨. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، ٢٠٠٢ مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا ٢٠٠٠-٢٠٠١ الأمم المتحدة نيويورك .
١٩. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ١٩٨٩ المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ١٩٧٨-١٩٨٧، العدد ١٢، الأمم المتحدة نيويورك .
٢٠. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ٢٠٠٣ المجموعة الإحصائية لمنطقة المجموعة الاقتصادية لغربي آسيا، العدد٢٢ الأمم المتحدة نيويورك .
٢١. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ٢٠٠٣مسح التطورا ت الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الأسكوا ٢٠٠١-٢٠٠٢ الأمم المتحدة نيويورك.
٢٢. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٩٧ مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة ألا سكوا، الأمم المتحدة نيويورك .
٢٣. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٠١أ، مسح ا لتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة ألا سكوا ١٩٩٩-٢٠٠٠، الأمم المتحدة نيويورك .
٢٤. هدى العزاوي ٢٠٠١، دور الضرائب في تمويل الموازنة العامة في العراق، المؤتمر العلمي الضريبي الأول للفترة ١٧-١٨/ ١/ ٢٠٠١ وزارة المالية، الهيئة العامة للضرائب في بغداد .
٢٥. وزارة التخطيط ،الحسابات الختامية، قاعدة البيانات والرسوم البيانية لمؤشرات الحسابات القومية – العراق .
٢٦. وزارة المالية، دائرة الموازنة، قسم البحوث والإحصاء، العراق .

ثانياً. المراجع باللغة الأجنبية

1. IMF, 1989, Government Finance Statistics Yearbook, New York.
2. IMF, 1990, Government Finance Statistics Yearbook, New York.
3. IMF, 1993, Government Finance Statistics Yearbook, New York.
4. IMF, 1998, Government Finance Statistics Yearbook, New York.
5. IMF, 2003, Government Finance Statistics Yearbook, New York.
6. Norman Gemmel, Survey in Development Economics, Basic Blackwell, London, 1989.
7. Prest, A. R, "The Taxable Capacity of Country", In: Taxation and Economic Development, ed., J. F. Toye, Frank Case and o. Ltd. London. 1978.
8. R. J. Chelliah, Hessel Bass, Margaret Kelly, Tax Ratios and Tax Effort in Developing Countries, 1969-1971, Staff Paper, Vol. 22, No. 1, March, 1975.

9. R. J. Chelliah, Trends of Taxation in Developing Countries, Staff Paper, Vol. XVIII, No. 1, 1971.
10. Raja J. Chelliah, Taxation and Economic Surplus, Readings on Taxation in Developing Countries, Edited by Richard M. Bind and Oliver Oldman. The John Hopkins Press, London, 1967.
11. Richard Bird and Oldman, Trend in Taxation in Asia by UNEC for Asia and the Far East, the John Hopkins Press, London, 1967.
12. Richard Bird and Oliver Oldman, Reading on Taxation in LDCs, 3rd.ed., The John Hopkins Press, London, 1975.
13. Roy, W. Bahl, A Regression Approach to Tax Effect and Tax Ratio Analysis, Staff Paper, Vol. 18, Nov, 1971.
14. Sayed Nimeiri, Taxation and Economic Development. A case Study of the Sudan, Khartoum University Press, Khartoum, 1974.
15. Stanley Please, Savng Through Taxation Reality or Mirage? Finance and Develipment, Vol. IV, No. 1, March, 1967.
16. World Bank, 2002, Date on web sit: http://ublications.worldbank.org./WDI/Indicators.